

## عارضُ حَذْفِ الكَلِمَةِ فِي السُّورِ المِئِينِ

فراس عبد زيد كاظم      أ.د. مكي محي عيدان

جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الانسانية

### الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان ظاهرة حذف الكلمة في السُّورِ المِئِينِ، ومدى أهمية هذه الظاهرة في القرآن الكريم والكشف عن جوانبها وأثرها في المعنى، فمن حق القرآن علينا أن ندرس خصائص أساليبه ومزايا آياته، ونتفهم سر بلاغته وخواصه، وما تدلّ عليه من معانٍ، واقتضت طبيعة البحث اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، برصد التركيب الذي فيه موطن الشاهد النحوي في السُّورِ المِئِينِ، والتعليق عليه وتحليله، وذكر آراء العلماء واختلافاتهم - إن وجدت - حوله من كتب اللغة والتفسير، ناظرًا إلى الموضوع من جهاتٍ متعددةٍ بقصد الإحاطة بمدخله ومدلولاته .

### Abstract:

This research aims to clarify the phenomenon of deleting the word in the surah Al-Meen, and the extent of the importance of this phenomenon in the Holy Qur'an and revealing its aspects and its impact on the meaning. The research adopts the descriptive-analytical approach, by monitoring the structure in which the grammatical witness is located in the Minus surah, commenting on it and analyzing it, and mentioning the opinions and differences of scholars - if any - about it from the language and interpretation books, looking at the subject from multiple sides with the intention of being aware of its entrances and implications.

العَارِضُ كما جاء في التهذيب هو ((كُلُّ مانِعٍ مَنَعَكَ من شُغْلٍ وَغَيْرِهِ من الأَمْرَاضِ فَهُوَ عَارِضٌ، وَقَدْ عَرَضَ عَارِضٌ، أَي حَالٌ حَائِلٌ وَمَنَعٌ مَانِعٌ. وَمِنْهُ قِيلَ لَا تَعْرِضْ لِفُلَانٍ، أَي لَا تَعْتَرِضْ لَهُ فَتَمْنَعَهُ بِاعْتِرَاضِكَ أَنْ يَقْضِدَ مُرَادَهُ وَيَذْهَبَ مَذْهَبَهُ. وَيُقَالُ سَلَكْتُ طَرِيقًا كَذَا فَعَرَضَ لِي فِي الطَّرِيقِ عَارِضٌ، أَي جِبَلٌ شَامَخَ قَطَعَ عَلَيَّ مَذْهَبِي عَلَى صَوْبِي))<sup>(١)</sup>.

أما العَارِضُ اصطلاحًا: فهو خروج اللغة أحيانًا عن الأصل المتفق عليه لدى النحويين، وهذا الخروج لا يُعد تقويضًا لقوانين العربية وقواعدها، وإنما يأتي لأغراض بلاغية يقصدها المتكلم، وهو ما يسمى بـ(عوارض التركيب)، أي إنَّ العَارِضُ هو كل ما يَعْرِضُ للجُمْلَةِ مسببًا خروجًا عن تركيبها الأصلي<sup>(٢)</sup> .

**الحذف في اللغة** كما جاء في اللسان ((حَدَفَ الشَّيْءَ يَحْدِفُهُ حَدْفًا: قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ، وَالْحَجَّامُ يَحْدِفُ الشَّعْرَ... وَحَدَفَهُ بِالْعَصَا وَالسَّيْفِ يَحْدِفُهُ حَدْفًا وَتَحَدَّفَهُ: ضَرَبَهُ أَوْ رَمَاهُ بِهَا))<sup>(٣)</sup>، أي أنّ الحذف في اللغة من مصدر حَدَفَ، يعني القَطْعَ والرَّمِي والإسْقَاط، أي التخلص من طَرَفِهِ.

**والحذف الاصطلاح** هو إسقاط جزء الكلام أو كلّ دليل يدلُّ عليه<sup>(٤)</sup>، والحذف من شجاعة العربية، كما يقول ابن جني<sup>(٥)</sup> (ت٣٩٢هـ)؛ لأنّ المتكلم يحذف جزءاً من أجزاء كلامه، ولا يختل المعنى بهذا الحذف، بل يزداد حسناً، وتكثر فوائده ومزاياه .

وجاء في البرهان إنّ العلماء قسّموا سُورَ القرآن الكريم باعتبار الطول والقصر إلى أربعة أقسام، هي: السُّورُ الطُّوَالُ، المُتُونُ، والمُتَانِي، والمُفَصَّلُ، وقد استندوا في تقسيمهم هذا إلى عدّة أمور، منها: إنّ جاء في حديث عن النبي محمد (صلى الله عليه واله) أخرجه أبو عبيدة من جهة سعيد بن بشير بن قتادة عن أبي المليح عن وائلة بن الاسقع عن النبي (صلى الله عليه واله) أنّه قال: ((أُعْطِيَتْ السَّبْعَ الطُّوَالِ مَكَانَ التَّوْرَةِ وَأُعْطِيَتْ الْمِئِينَ مَكَانَ الْإِنْجِيلِ وَأُعْطِيَتْ الْمُتَانِي مَكَانَ الزَّبُورِ وَفُضِّلَتْ بِالْمُفَصَّلِ))<sup>(٦)</sup>، والسُّورُ الْمِئِينَ: اسمٌ يطلق على كلِّ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ يَكُونُ عِدَدُ آيَاتِهَا نَحْوَ مِائَةِ آيَةٍ أَوْ أَكْثَرَ بِقَلِيلٍ أَوْ أَقَلَّ بِقَلِيلٍ<sup>(٧)</sup>.

#### • دواعي وأغراض عارض الحذف في التّركيب:

يقع الحذف لدواعٍ وأغراضٍ عدّة، منها التخفيف والإيجاز والاختصار في الكلام، أو للاتساع حيث ينتج نوع من المجاز بسبب نقل الكلمة من حكم كان لها إلى حكم ليس بحقيقة فيها، أو للتفخيم والتعظيم لما فيه من الإبهام، أو لصيانة المحذوف عن الذكر في مقام معيّن تشريفاً له، أو لتحقير شأن المحذوف، أو لقصد البيان بعد الإبهام، أو لقصد الإبهام، أو للجهل بالمحذوف، أو للعلم الواضح به، أو للخوف منه، أو للخوف عليه، أو للإشعار باللهفة والتشوّق له، وإنّ الزمن يتقاصر عن ذكره، أو لرعاية الفاصلة في النثر أو المحافظة على السجع، وأخيراً قد يأتي الحذف للمحافظة على الوزن الشعري<sup>(٨)</sup>.

#### • أقسام عارض الحذف

للحذف بشكلٍ عام صورٌ متعدّدة في النحو العربي، حسب الاعتبارات التي يُنظر إليها في أثناء التقسيم، فبحسب ماهية المحذوف يقسم إلى قسمين: الأوّل: يختص ببنية الكلمة، فيُحذف منها حرف أو حركة، وهذا ما يُعرف بالحذف الصرفي أو الصوتي، والثاني: يتصل بتراكيب الكلام ويختص بها، فيُحذف منها عنصراً أو أكثر، وبما أنّ الكلام يتألف من اسم وفعل وحرف فالحذف يقع في أحدها، أو قد تُحذف الجملة بأسرها، يقول ابن حني (ت٣٩٢هـ): ((قد حذف العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته))<sup>(٩)</sup>، فالجملة العربية ذات أنماط تركيبية مختلفة لها أركانها ومكملاتها وفي عناصرها ما يكمن الاستغناء عنها دون اختلال المعنى وهنا تكمن بلاغة التّركيب .

وإنّ الحذف منسوب إلى تركيب اللغة وليس إلى مضمون القرآن، و((إذا قلنا: إنّ في أسلوب القرآن حذفاً فلنسا نسب الحذف إلى مضمون القرآن، وإنّما ننسبه إلى تركيب اللغة، ذلك بأنّ اللغة تجعل للجملة العربية أنماطاً تركيبية معينة))<sup>(١٠)</sup>.

ومن خلال تتبّع أقسام الحذف في آيات السُّورِ المِئِينِ، وجدنا أنّ الحذف قد يكون في حذف حرف أو كلمة أو جملة مع قرينة تُعَيِّنُ المحذوف، أي لا يخل بالمعنى، ويذكر الزركشي (ت٧٩٤هـ) أنّ القرآن الكريم يجري على أنواع من الإيجاز، منها إيجاز الحذف بالاستغناء عن اسم أو فعل أو حرف أو جملة<sup>(١١)</sup>، وقد تنوعت أنماط الحذف في السُّورِ المِئِينِ، وتعددت ألوانه، ومن هذا المنطلق ستتم دراسة عرض حذف الكلمة فيها .

### عَارِضُ حَذْفِ الْكَلِمَةِ

البنية الأساسية للجملة العربية تتركب من عنصرين أساسيين، هما: المسند وهو الخبر في الجملة الاسمية والفعل في الجملة الفعلية، والمسند إليه وهو المبتدأ في الجملة الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية<sup>(١٢)</sup>، واطلق النحويون على العناصر الإسنادية العُمدَ، ولا يمكن للجملة أن تستغني عنهما، وما دون ذلك فهو فَضْلَةٌ ويمكن للجملة أن تستغني عنه، والحذف يقع في العُمدَ من الجملة، ولا يتحقق إلا إذا كان بناء الجملة بعد الحذف مغنياً في الدلالة، وكافياً في أداء المعنى، أو وُجِدَتْ هناك قرينة لفظية أو معنوية تدل على المحذوف، فيكون من الحذف معنى لا يوجد في الذكر<sup>(١٣)</sup>.

ولا يقتصر عارض الحذف على العناصر الإسنادية (العُمدَ) في الجملة فحسب، بل يشمل العناصر غير الإسنادية (الفَصَلَات) أيضاً، فيُحذف المفعول به، والحال، والتمييز، والمضاف والمضاف إليه، وشبه الجملة وغيرها<sup>(١٤)</sup>.

### المطلب الأول: عارض الحذف في العناصر الإسنادية

#### ١. عارض حذف المبتدأ:

حذفت العربُ المبتدأ من كلامها حيثما وجدوا ذلك مناسباً لخدمة المعنى الذي يريدونه، وجاء ذلك على وفق قواعد وأصول بيّنها علماء اللغة، معتمدين في ذلك على كلام العرب والقرآن الكريم، يقول ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): ((المبتدأ معتمدُ الفائدة، والخبرُ محلُّ الفائدة، فلا بدّ منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية، أو حالية تُغني عن النطق بأحدهما، فيُحذف لدالتهما عليه))<sup>(١٥)</sup>، فحدّدوا مواضع الحذف وبيّنوا أسبابه البلاغية، ووضعوا لها قواعد وحدوداً لا يمكن تجاوزها، فكانت مواضع حذف وجوبية و جوازية .

فمواضع الحذف الوجوبية التي اتفق عليها النحويون هي: أن يكون المبتدأ مخبراً عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، أو المخصوص بالمدح أو الذم، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ** ﴾ [النحل: من الآية ٣٠] أي: ولنعم دار المتقين الدار الآخرة أو الجنة، أو أن يكون الخبر مصدرًا يؤدي معنى فعله وغني عن التلطف به نحو قوله تعالى: ﴿ **فَصَبْرٌ جَمِيلٌ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا** ﴾ [يوسف: من الآية ٨٣]، بتقدير مبتدأ محذوف، أي: أمري صبرٌ جميلٌ، أو صبري صبرٌ جميلٌ، وكذلك يحذف المبتدأ وجوباً إذا كان الخبر صريحاً في القسم، نحو قولنا: (في ذمتي لأفعلن)، أي: في ذمتي ميثاق أو

عهد أو يمين، فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً؛ لسد جواب القسم مسده، أمّا حذف المبتدأ جوازاً فإنه يجوز حذفه في مواضع معينة إن دلّ عليه دليل، ولم يتأثر المعنى ولا التّركيب بحذفه، والمواضع التي يجوز فيها الحذف هي: يحذف المبتدأ إذا وقع في جواب الاستفهام، نحو: في المسجد، لمن قال: أين اعتكافك؟ بتقدير (اعتكافي في المسجد)، ويحذف بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط، وأيضاً بعد القول<sup>(١٦)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنزِلَ رِيكُم قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤]، فقد حذف المبتدأ بعد القول الأخير، والتقدير: (هذه أساطير الأولين)، فالمبتدأ محذوف جوازاً بعد جملة مقول القول؛ لكون الخبر يلم به، ويدل عليه، فلا يكون ثمة داعٍ لذكره؛ اعتماداً على ما تقدمه من دليل، فضلاً عما يؤديه السياق العام من معنى<sup>(١٧)</sup>. وفي هذا الحذف إشارة إلى استخفاف المشركين، وقلة اعتدادهم بالرسول؛ لأنهم لم يؤمنوا بالتنزيل، فكأنهم قالوا: الذي يقوله محمد هو أساطير الأولين<sup>(١٨)</sup>.

وقد يُحذف المبتدأ جوازاً في غير هذه المواضع، كما في قوله تعالى: ﴿نِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكْرِياً﴾ [مريم: ٢]، ف(نِكْرُ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هذا)، واختلف أهل العربية في الرفع ل(نِكْرُ)، ففي ارتفاعه ثلاثة أوجه، أحدها: هو خبر لمبتدأ محذوف، أي: (هذا نِكْرُ رحمتِ ربِّك)، والثاني: (نِكْرُ) مبتدأ والخبر محذوف، أي: (في ما يُتلى عليك نِكْرُ)، والثالث: هو أنّ الحروف المقطعة مبتدأ و(نِكْرُ) خبر المبتدأ، والأرجح لدى جمهور النحويين هو الوجه الأول، إعراب (نِكْرُ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هذا)<sup>(١٩)</sup>، فقد جاء في جامع البيان ((قال أبو جعفر: والقول الذي هو الصواب عندي في ذلك أن يُقال: الذكر مرفوع بمضمر محذوف، وهو (هذا) كما فعل ذلك في غيرها من السور))<sup>(٢٠)</sup>، وكذلك منه ما جاء في قوله تعالى: ﴿بِرَاءةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١]، ف(براءة) مرفوعة بمبتدأ مضمر، أي: (هذه براءة من الله ورسوله)، بتقدير مبتدأ محذوف جوازاً، و(براءة) خبراً له، وقد حُذِفَ المبتدأ تفخيماً لشأن الخبر - أي البراءة - وتهويلاً لأمرها<sup>(٢١)</sup>.

## ٢. عارض حذف الخبر:

الخبر هو العنصر الأساس الثاني في الجملة الاسمية بعد المبتدأ، وبه يكتمل المعنى، ويقع عليه الحذف مثلما يقع على المبتدأ، وأيضاً له مواضع حذف وجوبية وجوازية مع وجود دليل يدل عليه، فيُحذف الخبر من التّركيب وجوباً إذا وقع المبتدأ بعد (لولا)، نحو: لولا علي لهلك عمر، أي: لولا علي موجود لهلك عمر، وذهب بعض النحويين إلى أنّ وجوب حذف الخبر بعد (لولا) ليس مطلقاً، فإذا كان شيئاً عاماً ويصح محله كلمة (كائن) أو (موجود) وجب حذفه، أمّا إذا كان شيئاً خاصاً فإنه لا يجوز حذفه بل يجب ذكره، وأيضاً ممّا يجب حذفه هو عندما يكون المبتدأ نصّاً في القسم، وإذا سُدَّت مسدّه (واو) المعية، نحو: كلُّ إنسانٍ وعمله، أي: كلُّ إنسانٍ وعمله مقترنان، أمّا حذفه جوازاً، فيجوز حذفه عموماً إن دلّ عليه دليل ولم يتأثر المعنى ولا التّركيب بحذفه، ويطرّد حذفه جوازاً في مواضع من أهمها: إذا وقع في جواب الاستفهام، نحو: محمدٌ، جواباً لسؤال: من قادمٌ؟ أي: محمدٌ قادمٌ، اعتماداً على ذكره في السؤال، ويحذف بعد (إذا) الفجائية إذا جُعِلَتْ حرفاً، نحو: خرجتُ فإذا الأسدُ، أي: فإذا الأسدُ حاضرٌ أو موجودٌ، ويجوز حذفه إذا وردت جملة مكونة من مبتدأ وخبر، ثم عُطِفَ

على المبتدأ نظير له يصح الإخبار عنه بالخبر السابق، نحو: زيدٌ قائمٌ وعمروٌ، والتقدير: وعمروٌ كذلك، أي قائمٌ، ويرد حذف الخبر في بعض المواضع لدواعٍ وأغراضٍ تدعو المتكلم لذلك ومن أهمها الاحتراز من العبث بعدم ذكر ما لا ضرورة لذكره وهذا من شأنه أن يحقق الاختصار والإيجاز مع إضفاء الجمال على الأسلوب<sup>(٢٢)</sup>. وقد ورد الخبر محذوفاً مع عدم وجود ما يوجب حذفه قياساً بقواعد تركيب الجملة في العربية، في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْفُرَى نَقُصُّهُ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾ [هود: ١٠٠]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥]، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ [هود: ١٠٦]، الآيات الثلاث من سورة هود<sup>(٢٤)</sup> جاء الخبر فيها محذوفاً، ففي الآية الأولى (مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ)، (منها) جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم، و(قائمٌ) مبتدأ مؤخر، (الواو) عاطفة جملة على جملة، و(حصيدٌ) مبتدأ خبره محذوف دل عليه ما قبله، أي بتقدير: (مِنْهَا قَائِمٌ وَمِنْهَا حَصِيدٌ)، ونفسه في الآية الثانية (فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ) ف(الفاء) تعليلية، وجملة (مِنْهُمْ شَقِيٌّ) خبر شبه جملة مقدم ومبتدأ مؤخر، و(الواو) عاطفة، و(سعيدٌ) مبتدأ محذوف الخبر بتقدير: (مِنْهُمْ شَقِيٌّ وَمِنْهُمْ سَعِيدٌ)، ومثلها الآية الثالثة فتقدير الكلام فيها هو: (لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَلَهُمْ فِيهَا شَهِيقٌ)، فنلاحظ في الجمل الثلاث إن المحذوف هو الخبر؛ بقصد الاختصار، وما اقتضاه المقام وطبيعة الكلام، ولدلالة الأول عليه في اللفظ والمعنى<sup>(٢٣)</sup>.

### ٣. عارض حذف الفعل:

حذف الفعل من العوارض التي تعتري البناء التركيبى للجملة العربية، وقد اهتم به علماء اللغة اهتماماً واسعاً؛ وذلك كونه أحد العناصر الرئيسية في بناء الجملة الفعلية مع الفاعل؛ ولأنه المسند فيها، والأصل أن يُذكر الفعل، ولكنه قد يُحذف إذا دل عليه دليل<sup>(٢٤)</sup>، ومسألة حذفه قسّمها النحويون على قسمين، الأول: يمتنع فيه إظهار الفعل، أي وجوب حذفه<sup>(٢٥)</sup>؛ لِمَا فِيهِ مَخَالَفَةٌ لِلْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ، ويكون ذلك إذا فسّر الفعل المحذوف فعل جاء بعده، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [الإسراء: ٦]، ف(أحدٌ) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده، أي (وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ)<sup>(٢٦)</sup>، ويأتي هذا الحذف بعد أدوات الشرط المختصة بالأفعال، وجاء بعدها اسم، إذ لا يصح أن يكون الاسم فاعلاً للفعل المذكور بعده؛ لعدم جواز تقدّم الفاعل على الفعل عند جمهور النحويين<sup>(٢٧)</sup>، وكذلك يُحذف الفعل وجوباً في أسلوب النداء، وعنه قال ابن هشام (٧٦١هـ): ((وأقول المنادى نوع من أنواع المفعول به وله أحكام تخصه فلهذا أفردته بالذكر وبيان كونه مفعولاً به أن قولك (يا عبدالله) أصله (يا أدعو عبدالله) ف(يا) حرف تنبيه و(أدعو) فعل مضارع قصد به الإنشاء لا الإخبار وفاعله مستتر و(عبدالله) مفعول به ولما علموا أن الضرورة داعية الى استعمال النداء كثيراً أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاءً بأمرين أحدهما دلالة قرينة الحال والثاني الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو يا وأخواتها))<sup>(٢٨)</sup>، ومثال ذلك ما ورد في قوله تعالى يُخاطب بني إسرائيل: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ﴾ [طه: من الآية ٨٠]، أي بتقدير: (أدعو بني إسرائيل،

أو أنادي بني إسرائيل، فحذف الفعل وجوباً؛ لإنبابة حرف النداء عنه، ولكثرة استخدامه، كون الحرف أخف في الاستعمال<sup>(٢٩)</sup>، وأيضاً يُحذف الفعل وجوباً في باب الاشتغال، والتحذير، والإغراء<sup>(٣٠)</sup>.

والثاني يجوز فيه الحذف مع وجود دليل يدل عليه، إن كان من السياق أو من اللفظ، وذلك في مواضع، منها: إذا كان جواباً لاستفهام، كمن يرى شخصاً مقتولاً ولا يعلم من قتله، فيسأل عن الفاعل فيقول: مَنْ قَتَلَهُ؟ فيقول المسؤول: زيد، أي: قتلَهُ زيدٌ، فعامل الفاعل هو الفعل المقدر (قَتَلَ)؛ كونه جاء جواباً لاستفهام ودلالة السياق واللفظ عليه<sup>(٣١)</sup>، وكذلك يُحذف بعد فعل القول، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: من الآية ٣٠]، الذين اتَّقَوْا هم المؤمنون إشعاراً بأن ما صدر عنهم من الجواب ناشئ عن التقوى، و((سلكوا في الجواب مسلك السؤال من غير تلعثم ولا تغيير في الصورة والمعنى أي: أنزل خيراً، فإنه جوابٌ مطابق للسؤال))<sup>(٣٢)</sup>، ف(خيراً) مفعول به منصوب بفعل محذوف مع فاعله يفسره الفعل الذي جاء في السؤال، ونصبها دالٌّ على أنهم جعلوه معمولاً لـ(أنزل) الواقع في سؤال السائلين، أي قالوا: (أنزل خيراً)<sup>(٣٣)</sup>، وأيضاً يُحذف فعل القول مع فاعله وهو كثيرٌ في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَرَضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الكهف: من الآية ٤٨]، جاء في المثل السائر ((فقوله: {لَقَدْ جِئْتُمُونَا}، "لقد جئتمونا" يحتاج إلى إضمار فعل: أي فقيل لهم: لقد جئتمونا، أو فقلنا لهم))<sup>(٣٤)</sup>، أي: قيل، أو قلنا لقد جئتمونا، بإضمار الفعل وفاعله، وحذف الفعل من الكلام اختصاراً؛ لمعرفة السامعين بأنه مراد في الكلام<sup>(٣٥)</sup>.

#### ٤. عارض حذف الفاعل:

من أسلوب حذف المفردات الإسنادية في اللغة العربية هو حذف الفاعل، والفاعل من المتلازمات اللغوية بمعنى لا وجود لفعل دون فاعل، وهو أصل المرفوعات جميعاً، وبقية المرفوعات ملحقةً به، غير أنه قد يُحذف على أن تدل عليه دلالة لفظية أو معنوية، ولأسباب ودواعٍ منها الإيجاز في الكلام، أو المحافظة على السجع في النثر أو الوزن في الشعر، العلم أو الجهل به، أو الخوف منه أو عليه، أو لتعظيمه أو التحقير به<sup>(٣٦)</sup>، وحاله حال بقية العناصر الإسنادية في الجملة فإنه قد يُحذف وجوباً وقد يُحذف جوازاً<sup>(٣٧)</sup>، فمن مواضع وجوب حذفه هو إذا كان فعله مبني للمجهول، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [الإسراء: ١٠٧]، أي: (يتلى القرآن عليهم)، فحذف فاعل (يتلى) وبني الفعل للمجهول لمعرفة، وإذا كان الفاعل واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة وفعله مؤكد بالنون، ويُحذف في المصدر إذا لم يُذكر معه الفاعل، وكذلك يُحذف في أفعل التعجب إذا دلَّ عليه متقدّم مثله نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، هذا وأجاز الكسائي حذف الفاعل مطلقاً شريطة أن يدل عليه دليل لفظي أو معنوي ورجحه السهيلي وابن مضاء<sup>(٣٨)</sup>، ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجْنُهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]، موطن الشاهد في الآية المباركة هو حذف فاعل الفعل (بدأ)، والفاعل هنا أمّا عائد على مصدر الفعل، وتقديره: (ثم بدأ لهم البدء)، أو يفسره الفعل (يسجن) الذي بعده، وتقديره: (بدأ لهم سجنه)، فحذف الفاعل لوجود الدلالة

عليه<sup>(٣٩)</sup>، ومن المواضع التي جاز فيها حذف الفاعل أيضًا ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: من الآية ٣٦]، فالجملة الفعلية (جَاءَ سُلَيْمَانَ) والمركبة من (جَاءَ) وهو فعل ماضي، وفاعله محذوف جوازًا يعود على رسول الملكة بلقيس، والتقدير: (فَلَمَّا جَاءَ الرَّسُولُ سُلَيْمَانَ)<sup>(٤٠)</sup>.

## المطلب الثاني: عارض الحذف في العناصر غير الإسنادية

### ١. عارض حذف المفعول به:

التَّرْكيبُ الأساس للجملة الفعلية هو الفعل والفاعل وما عداهما يُعدُّ من الفَصَلَاتِ يمكن للكلام أن يستغني عنه، ويرى ابن يعيش (ت٦٧٨هـ) أنَّ المفعول به وكل المنصوبات فَضْلَةٌ يجوز الاستغناء عنها، فيقول: ((اعلم أنَّه قدَّم الكلام في الإعراب على المرفوعات؛ لأنَّها اللوازم للجملة، والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها وما عداها فَضْلَةٌ، يستقلُّ الكلام دونها))<sup>(٤١)</sup>، وعليه فقد أجاز النحويون حذف المفعول به، فعند حذفه يصحُّ الكلام من دونه أحيانًا<sup>(٤٢)</sup>، ولكن لا يجوز حذفه إلَّا إذا دلَّ عليه دليل، وإلَّا كان فيه شيءٌ من التكلف<sup>(٤٣)</sup>، ومن النحويين من لم يشترط وجود دليل لحذف المفعول به<sup>(٤٤)</sup>، والمفعول به مهم للجملة ودلالة الفعل عليه لا تقل عن دلالة الفعل على الفاعل، وهذه الدلالة تظهر في الفعل المتعدي خلافاً للفعل اللازم لأنه لا يدل على مفعول أصلاً، وهذا ما قصده سيبويه (ت١٨٠هـ) في قوله: ((قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب، وإذا قلت ضربَ عبد الله، لم يستين أن المفعول زيدٌ أو عمرو))<sup>(٤٥)</sup>.

ويُمنع حذف المفعول به -أي وجوب ذكره- في مواضع ممَّا يدلُّ على أهميته في التَّرْكيب، فمن المواضع التي يُمنع فيها حذفه، هي<sup>(٤٦)</sup>: إذا بُنِيَ فعله للمجهول وناب هو عن الفاعل، فعندها يُمنع حذفه؛ لأنه صار عُمدة في التَّرْكيب كالفعل، وإذا جاء متعجباً منه، وإذا وقع جواباً لسؤال، أو كان مقصوراً عليه، وأيضاً يجب ذكره إذا حُذِفَ عامله.

ويُحذف المفعول به لأغراضٍ بلاغية، لفظية أو معنوية، كالإيجاز، أو الاختصار، أو لرعاية الفاصلة، أو لتحقيق البيان بعد الإبهام، أو إفادة العموم، أو تنزيل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم، أو استهجان ذكر المفعول به، أو العلم به، أو للتعظيم<sup>(٤٧)</sup>.

وقد ورد المفعول به محذوفاً في القرآن الكريم بشكل عام وفي السُّورِ المِئِينَ بشكل خاص في مواضع كثيرة، ولأغراضٍ متعددة، وجاء في إعراب القرآن للباقولي (ت٥٤٣هـ) أنه لو حاول إنسان أن يأتي بجميع ما في القرآن الكريم من حذف المفعول به لتوالت عليه الفتوق؛ وذلك لكثرة<sup>(٤٨)</sup>.

وممَّا ورد المفعول به محذوفاً من التَّرْكيب لغرض الاختصار نحو قوله تعالى: ﴿مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجْلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ﴾ [الحجر: ٥]، فقد تم حذف المفعول به من جملة (يَسْتَأْخِرُونَ)، أي بتقدير: وما يَسْتَأْخِرُونَهُ، أو ما يَسْتَأْخِرُونَ عَنْهُ وهو الغالب، بمعنى (ما يتأخرون)، وصيغة الاستفعال للإشعار بعجزهم عن

ذلك مع طلبهم له، وقد حُذِفَ متعلق (يَسْتَأْخِرُونَ) اختصاراً؛ لنقدّم عليه مثله في الإعراب، وهو جملة (مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا)، وللعلم به<sup>(٤٩)</sup>، وأضاف السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) لوقوعه فاصلة<sup>(٥٠)</sup>،

ومن حذف المفعول به لدلالة السياق على الكثرة والعموم، ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، أي لكي تعلموا معانيه وتفهموا ما فيه، وحُذِفَ مفعول (تَعْقِلُونَ)؛ للإشارة إلى أن إنزاله هو سبب لحصول تعقلٍ لأشياء كثيرةٍ عامةٍ من العلوم من إعجاز وغيره<sup>(٥١)</sup>، ويحذف المفعول به إذا قُصِدَ بالفعل المتعدي التعميم، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٦]، الكلام على لسان الفتى الناجي من أصحاب نبي الله يوسف<sup>(٤)</sup>، الذي جاء يستفتيه في رؤيا الملك لتأويلها، فحُذِفَ مفعول الفعل (يَعْلَمُونَ)؛ لقصد التعميم، لأن كل شخص يعلم ما يفيد علمه من تفسير رؤيا الملك<sup>(٥٢)</sup>، إضافةً إلى ذلك فإنه جاء مراعاةً للفاصلة.

ويحذف المفعول به من التركيب جوازاً بعد فعل المشيئة، ويطرّد حذفه في القرآن الكريم إذا كان في حيز الشرط أو ما فيه معنى الشرط، وبالأخص بعد (لو)، و(إن)<sup>(٥٣)</sup>، ومنه ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩]، ف(الواو) عاطفة، و(لو) حرف شرط غير جازم، و(شاء) فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر يعود على لفظ الجلالة، والمفعول به محذوف جوازاً تقديره (هدايتكم)، أي: (لو شاء الله هدايتكم لهداكم أجمعين)، وحُذِفَ لدلالة السياق عليه وهو جملة (لهداكم)<sup>(٥٤)</sup>.

## ٢. عارض حذف المضاف:

الإضافة هي ضم اسم إلى اسم آخر بمعنى (اللأم)، نحو: غلامٌ زيدٍ، أي: غلامٌ له، وهذه دار عبدالله، أي: دارٌ له، أو هي ضم اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى (من)، نحو: هذا ثوبٌ خزٌّ، والثوب بعض الخزِّ، أي ثوبٌ من خزٍّ<sup>(٥٥)</sup>، ويرى الدكتور فاضل السامرائي إن الإضافة ليس على تقدير حرف دائماً، فيقول: ((والحق في ما نرى أن الإضافة تعبير آخر ليس على تقدير حرف، فقد يصحّ تقدير حرف في تعبير، وقد يمتنع تقدير أيّ حرف في تعبير آخر، وما صحّ تقديره بحرف لا يطابق معناه معنى المقدّر، فهي أعمّ من أن تكون بمعنى حرف))<sup>(٥٦)</sup>،

ولحذف المضاف أغراض منها، الاختصار إذا دلّ عليه المعنى، نحو قولنا: صليبتُ الظهر، أي: صليبتُ صلاة الظهر، وللتجوّز في الكلام والاتساع فيه، وأيضاً يُحذف للاستغناء بدلالة المذكور عن المحذوف إن دلت عليه قرينة، نحو قولك: كتابٌ سعيدٍ وخالدٌ ممزقان، فالقرينة في الكلام هي كلمة (ممزقان)؛ لأنها دلّت على أنهما كتابان لا كتاب واحد<sup>(٥٧)</sup>.

وجاء في الخصائص إن حذف المضاف كثير واسع في العربية، وإن في القرآن الكريم من حذف المضاف نيفاً على ألف موضع<sup>(٥٨)</sup>، ومنه ما ورد في السور المئين، وفي مواضع ولأغراضٍ متعددة، نحو قوله تعالى:

﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: من الآية ١٠١]، والتقدير: (لا تجهز بقراءة صلّاتك، أو بقراءتك)، والأمر من الله تعالى إلى النبي محمد (صلى الله عليه واله)، يأمره بأن لا يقرأ بصوت عالٍ في صلّاته؛ فيسمعها المشركون فيسبّوا القرآن، ولا يخفت قراءته؛ حتى يسمعها من هو خلفه في

الصلاة، وقد حُذِفَ المضاف في الآية المباركة اختصارًا للعلم به؛ لأنَّ الجهر والمخافتة صفتان تعقبان الصوت لا غير، والصلاة أفعال وأذكار<sup>(٥٩)</sup>.

ومن عارض حذف المضاف أيضًا ما ورد في قصة نبي الله نوح<sup>(٤)</sup>، والذي جاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: من الآية ٤٦]، الخطاب من قبل الله سبحانه وتعالى إلى نبيه نوح<sup>(٤)</sup>، أخبر به عن ابن نوح<sup>(٤)</sup> بقوله (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ)، أي: (إنَّه ذو عملٍ غيرٍ صالحٍ) بحذف المضاف (ذو) وإحلال المضاف إليه (عَمَلٌ) محله، وهو الإخبار بالمصدر عن الذات لغرض التجوُّز والمبالغة، أي أنَّ ابنك تحوَّل إلى عملٍ غير صالح ولم يبقَ فيه شيء من عنصر الذات<sup>(٦٠)</sup>، وأشهر ما يستشهد به عن حذف المضاف ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [يوسف: ٨٢]، والتقدير (واسأل أهل القرية)؛ لاستحالة الكلام بالنسبة للقرية، للدلالة العقلية عليه، لأن القرية لا تُسأل إثمًا يُسأل أهلها، فالحذف يكمن في حذف المضاف (أهل) وإقامة المضاف إليه (القرية) مقامه، وجاء الحذف لغرض الاتساع إضافة إلى الإيجاز والاختصار<sup>(٦١)</sup>.

### ٣. عارض حذف المضاف إليه:

الأصل في الكلام عدم حذف المضاف إليه؛ لأنَّه يُعرَّف المضاف أو يُخصمه، ولكن أجاز النحويون حذف المضاف إليه إذا دلَّ عليه دليل، وإبقاء المضاف على حاله كما لو كان المضاف إليه موجودًا<sup>(٦٢)</sup>، وحذفه أقل من حذف المضاف؛ وذلك لأنَّ الغرض من المضاف إليه هو التعريف والتخصيص، فإذا حُذِفَ فقد نقص الغرض<sup>(٦٣)</sup>، وأفرد ابن هشام (ت٧٦٩هـ) لحذفه مكانًا خاصًا في المغني، وذكر أبرز مواطن حذفه التي منها حذف ياء المتكلم المضاف إليها المنادى، وحذفه في الغايات ك(قبل، وبعد) ، وفي (أي، وكل، وبعض، وغير)، إضافة إلى مجيئه في غير ما دُكِرَ<sup>(٦٤)</sup>، وذكر الزركشي (ت٧٩٤هـ) أنَّه كَثُرَ في القرآن الكريم حذف الياء من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: يَا رَبِّ وَا يَا قَوْمِ<sup>(٦٥)</sup>، أمَّا في السُّور المِئِين فقد ورد في مواطنٍ عدَّة، منها ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٣]، فمواطن الشاهد في الآية المباركة ورد في قوله تعالى على لسان النبي نوح<sup>(٤)</sup> يخاطب قومه (يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ)، ف(يَا) حرف نداء، (قَوْمِ) منادى مضاف منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل (الياء) المحذوفة، و(الياء) المحذوفة في محل جر مضاف إليه، وحُذِفَت (الياء) لغرض التخفيف، وجاء في المقتضب ((فإن أضفت المنادى إلى نفسك ففي ذلك أقاويل أجودها حذف الياء وذلك كقولك يَا غُلَامِ أَقْبِلْ وَا قَوْمِ لَا تَفْعَلُوا))<sup>(٦٦)</sup>.

ويُحذَف المضاف إليه بعد (قبل، وبعد) التي يسميها النحويون الغايات<sup>(٦٧)</sup>، وقد جاء هذا العارض في آياتٍ كثيرة من السُّور المِئِين، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ابْتِغَوْا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ﴾ [التوبة: ٤٨]، جاء المضاف إليه محذوفًا في التركيب بعد المضاف وهو شبه الجملة (مِنْ قَبْلُ)، وتقديره: (من قبل أن يظهر أمرهم)<sup>(٦٨)</sup>، أو (من قبل هذا اليوم)<sup>(٦٩)</sup>، ويقدره الزمخشري ت٥٣٨هـ: (من قبل الغزوة) يقصد غزوة

تبوك؛ لأن الآيات التي قبل وبعد هذه الآية تتحدث عن ذلك<sup>(٧٠)</sup>، وفي ما يخص بناء المضاف على الضمّ مع أنّه مسبوقة بحرف جر يقول ابن السراج ٣١٦هـ: ((ما بُني على الضمة، وهي التي يسميها النحويون الغايات... قبل وغير وحسب، فجميع هذه كان أصلها الإضافة، تقول: جئت من قبل هذا، ومن بعد هذا... فلما حُذِفَ ما أُضِيفَتْ إليه بُنِيَتْ))<sup>(٧١)</sup>، أي أنّ الضمة على آخر هذه الظروف دلالة على حذف المضاف إليه .

#### ٤. عارض حذف الحال:

((الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به وأما لفظها فإنّها نكرة تأتي بعد معرفة قد تمّ عليها الكلام وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى))<sup>(٧٢)</sup>، وهو وصف فضلة يقع في جواب (كيف)، نحو: ضربت اللصّ مكتوفاً، وهو عبارة عمّا اجتمع فيه ثلاثة شروط، الأول: أن يكون وصفاً، والثاني: أن يكون فضلةً، والثالث: أن يكون صالحاً للوقوع في جواب (كيف)<sup>(٧٣)</sup>، ويرى ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إن حذف الحال لا يحسن؛ لأنّ الغرض منها توكيد الخبر، وذلك في قوله: ((وحذف الحال لا يحسن، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه))<sup>(٧٤)</sup>، بينما يرى جمهور النحويين أنّ الأصل في الحال يجوز ذكرها وحذفها؛ لأنها من الفضلات، ولكن لا تُحذف إلا لقرينة، وقيل إن حذفها شيء لطيف غريب<sup>(٧٥)</sup>، وذكر السيوطي<sup>(٧٦)</sup> (ت ٩١١هـ) أنّ الأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف، ولكن قد يُعرض لها ما يَمنع حذفها، وهو إذا كانت جواباً لسؤال، أو سدّت مسد الخبر، أو نائبة عن اللفظ بالفعل، أو منهيّاً عنها، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ [النساء: ٤٣]، وعارض حذف الحال مطرد في القرآن الكريم، منه ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَنْ لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ [يونس: ٤٥]، ذكر المفسرون إن في قوله تعالى (قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ) وجهان: الأول: هو أن تكون جملة مستأنفة إخباراً من قبل الله تعالى، أمّا الثاني وهو الغالب عند أكثر المفسرين: بتقدير قول محذوف، أي: (يقولون قد خسر الذين كذبوا بقاء الله)، والمحذوف (يقولون) حال من الضمير في (يتعارفون)<sup>(٧٧)</sup>، إضافة إلى ذلك يرى ابن عطية (ت ٥٤٢هـ) والسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) بأنّ الحال المحذوفة يجوز أن تكون حال من مفعول (يَحْشُرُهُمْ)، والتقدير: (يَحْشُرُهُمْ قائلين ذلك)<sup>(٧٨)</sup>.

ومن عارض حذف الحال أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿ أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا رَعِمَتْ عَلَيْنَا كِسْفًا أَوْ تَأْتِي بَالِ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٩٢]، ما جاء في الآية المباركة يُشير إلى ذرائع المشركين، حيث كانوا يطلبون من النبي محمد (صلى الله عليه واله) أشياء غير معقولة، وقبيلاً في الآية تعني الكفيل والضمامن<sup>(٧٩)</sup>، وجاء في التبيان إن (قبيلاً) إمّا أن يكون حالاً من (الملائكة)، أو من لفظ الجلالة والملائكة<sup>(٨٠)</sup>، وذكر أبو السعود (ت ٩٨٢هـ) إن (قبيلاً) حال من لفظ الجلالة، وحال (الملائكة) محذوفة لدلالاتها عليها، أي: (وبالملائكة قبلاء)<sup>(٨١)</sup>، وعلى كلا الوجهين فإنّ في التركيب حذف حال، وحذفت اكتفاءً بالحال الظاهرة .

#### ٥. عارض حذف التمييز:

ويسمى ((مفسراً وتفسيراً ومبيناً وتبييناً ومميزاً وتمييزاً... وهو كل اسم نكرة متضمن معنى (مَنْ) لبيان ما قبله من إجمال، نحو: طابَ زيدٌ نفساً، وعندي شبر أرضاً))<sup>(٨٢)</sup>.

وأجاز النحويون حذف التمييز من التركيب إذا عُلِمَ من سياق الكلام، نحو قولنا: كَمْ صِمْت؟ أي: كَمْ يوماً صِمْت؟ فإن لم يعلم المراد وجب الإظهار إذا أراد المتكلم الإبانة، وإن لم ينوي ذلك لم يُوجِب على نفسه ذكر التمييز، فالأمر متروك لغرض المتكلم نفسه<sup>(٨٣)</sup>، وقد ورد التمييز محذوفاً في السُّورِ المِئِينِ في مواضع عدة حسب تأويلات النحويين والمفسرين، مما يدل على أن حذفه جائز، ومنه ما ورد في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ﴾ [يوسف: ٤٨]، القول على لسان نبي الله يوسف<sup>(٤)</sup> في تفسير رؤيا الملك، فحُذِفَ تمييز العدد في قوله (سَبْعٌ شِدَادٌ)، أي: (سبع سنين شِدَادٌ)، وسُمِّيت السنين المجدبة شِدَاداً؛ لشدتها وصعوبتها على الناس، وحُذِفَ التمييز اختصاراً لدلالة الأول عليه، كونه دُكِرَ في آياتٍ سابقة<sup>(٨٤)</sup>.

وكذلك حُذِفَ التمييز في قوله تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: من الآية ١٩]، فموطن الشاهد في الآية المباركة يكمن في جملة الاستفهام (كَمْ لَبِئْتُمْ)، ف(كم) اسم استفهام منصوبة على الظرفية، وهي سؤال عن مدة إقامتهم في الكهف، والتمييز محذوف تقديره: (كم يوماً لبئتم أو أقمتم نائمين)، وحُذِفَ تمييز (كم) اختصاراً؛ لدلالة الجواب عليه، وذلك في قولهم: (قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)<sup>(٨٥)</sup>.

## النتائج

- عارض الحذف هو الخروج عن الأصل الوضعي لغرض قصد إليه المتكلم، فلم يأت عفو خاطر، لكنه جاء خادماً للنص بصورة أو أخرى وبدرجات متفاوتة .
- اختلاف العلماء والمفسرين في تقدير المحذوف في آيات السُّورِ المِئِينِ بحسب رؤاهم واعتقاداتهم، وسيجد الباحث في كل زمان شيئاً جديداً بقدر توفيق الله تعالى له؛ لأن تقدير المحذوف يتبع فهم الآية وتوجيهها وفهم مقاصدها، وفي كل زمان تتكشف للقرآن الكريم أسراراً لم تكن معروفة من قبل.
- لم يكن الحذف مسألة اعتبارية إنما كان لأغراض دلالية وكان حذفها أكثر تأثيراً من ذكرها وهذا ما كشفتته آيات القرآن الكريم في السُّورِ المِئِينِ.

## الهوامش

- (١) تهذيب اللغة ١: ٢٨٩ .  
 (٢) يُنظر: بناء الجملة العربية ٢٣٧ .  
 (٣) لسان العرب ٩: ٣٩-٤٠ .  
 (٤) يُنظر: البرهان في علوم القرآن ٣: ١٠٢ .  
 (٥) يُنظر: الخصائص ٢: ٣٦٢ .  
 (٦) البرهان في علوم القرآن ١: ٢٤٤، وينظر جامع البيان في تأويل القرآن ١: ١٠١، والناسخ والمنسوخ للنحاس ٤٨١، وأحكام القرآن لأبن العربي ٢: ٤٤٦، والإتقان في علوم القرآن ١: ٢٠١ .  
 (٧) ينظر غريب القرآن لابن قتيبة ٣٥، والجامع لأحكام القرآن ١: ١١٤، ومجمع البيان في تفسير القرآن ١: ٤١، والبرهان في علوم القرآن ١: ٢٤٤ .

- (٨) يُنظر: الكتاب ١: ٢١١، والإتقان في علوم القرآن ٣: ١٩٠-١٩٢، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٩٩ وما بعدها، والجملة العربية تأليفها وأقسامها ٩٦-١٠٨ .
- (٩) الخصائص ٢: ٣٦٢ .
- (١٠) البيان في روائع القرآن ٣٨٠ .
- (١١) يُنظر: البرهان في علوم القرآن ٣: ١٣٤ .
- (١٢) يُنظر: الكتاب ١: ٢٣ .
- (١٣) يُنظر: بناء الجملة العربية ٢٥٩ .
- (١٤) يُنظر: المصدر نفسه ٢٦٢ .
- (١٥) شرح المفصل ١: ٢٣٩ .
- (١٦) يُنظر: الأصول في النحو ٢: ٢٤٩، والكشاف ٢: ٦٠٣، وشرح التسهيل ١: ٢٨٧-٢٨٨، وشرح ابن عقيل ١: ٢٥٥-٢٥٦، وهمع الهوامع ١: ٣٨٩-٣٩٠ .
- (١٧) إعراب القرآن للنحاس ٢: ٢٤٩، واللامات ٦٣، ومغني اللبيب ٨٢٣ .
- (١٨) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن ١٠: ١٠٠ .
- (١٩) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٢: ١٦١، ومعاني القرآن للزجاج ٣: ٣١٨، والكشاف ١: ٣٣، والبحر المحيط ٧: ٢٣٧، والتبيين في إعراب القرآن ٢: ٨٦٥ .
- (٢٠) جامع البيان في تأويل القرآن ١٨: ١٤٢ .
- (٢١) يُنظر: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ١٥٣، وإرشاد العقل السليم ٤: ٣٩، والنحو الوافي ١: ٥٠٧ .
- (٢٢) يُنظر: شرح المفصل ١: ٢٤٠-٢٤٢، وشرح الرضي ١: ٣١١-٣١٥، وحاشية الصبان ١: ٣١٣-٣١٩، والجملة الاسمية، د. علي ابو المكارم ٦٤ .
- (٢٣) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن ٢: ٧١٣، والدر المصون ٦: ٣٨٤ و٣٨٨، وإرشاد العقل السليم ٤: ٣٣٩ و٣٤١ .
- (٢٤) يُنظر: شرح المفصل ١: ٢١٤ .
- (٢٥) يُنظر: شرح الأشموني ١: ٣٩٦ .
- (٢٦) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن ٢: ٢٣٦، والكشاف ٢: ٢٤٨، ومغني اللبيب ٨٢٧ .
- (٢٧) يُنظر: شرح التصريح ١: ٤٠٣، والجملة الفعلية د. علي أبو المكارم ٩١ .
- (٢٨) شرح شذور الذهب ٢٨١ .
- (٢٩) يُنظر: الكتاب ١: ٢٩١ .
- (٣٠) يُنظر: شرح الأشموني ١: ٤٤٥ .
- (٣١) يُنظر: الجملة الفعلية د. علي ابو المكارم ٨٧ .
- (٣٢) إرشاد العقل السليم ٥: ١١٠ .
- (٣٣) يُنظر: روح المعاني ٧: ٣٧١، والتحرير والتنوير ١٤: ١٤١، وإعراب القرآن وبيانه ٥: ٢٩٤ .
- (٣٤) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ٢: ٢٣٥، ويُنظر: التبيان في إعراب القرآن ٢: ٨٥٠ .
- (٣٥) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن ١٨: ٣٧ .
- (٣٦) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١: ١٥٧، وفي البلاغة العربية- علم المعاني ١٢٦-١٢٧ .
- (٣٧) يُنظر: همع الهوامع ١: ٥٧٥-٥٧٧، والنحو الوافي ٢: ٧٠-٧١، والجملة الفعلية د. علي ابو المكارم ٧٩ .
- (٣٨) يُنظر: شرح الكافية الشافية ٢: ٦٠٠، وهمع الهوامع ١: ٥٧٧ .
- (٣٩) يُنظر: شرح الكافية الشافية ٢: ٦٠٠، والطرز ٣: ١٦٦، وهمع الهوامع ١: ٥٧٧، والنحو الوافي ٢: ٦٦ .
- (٤٠) يُنظر: البرهان في علوم القرآن ٣: ١٤٤ .
- (٤١) شرح المفصل ١: ٢٠٠ .
- (٤٢) يُنظر: المقتضب ٣: ١١٦، والأصول في النحو ٢: ٢٤٩، وشرح الكافية الشافية ٢: ٦٤٠، وشرح ابن عقيل ٢: ١٥٥ .
- (٤٣) الخصائص ٢: ٣٧٣ .
- (٤٤) يُنظر: مغني اللبيب ٢٩٩ .
- (٤٥) الكتاب ١: ٣٤ .
- (٤٦) يُنظر: همع الهوامع ٢: ١١، والجملة الفعلية، د. علي ابو المكارم ٧٩ .
- (٤٧) يُنظر: دلائل الإعجاز ١١٦، وشرح الأشموني ١: ٤٤٥ .
- (٤٨) إعراب القرآن ٢: ٤٠٥ .
- (٤٩) يُنظر: الكشاف ٢: ٥٧١، وإرشاد العقل السليم ٥: ٦٦ .
- (٥٠) يُنظر: الدر المصون ٧: ١٤٣ .
- (٥١) يُنظر: التحرير والتنوير ١٢: ٢٠٢ .
- (٥٢) يُنظر: المصدر نفسه ١٢: ٢٨٤ .
- (٥٣) يُنظر: دلائل الإعجاز ١١٤، ومعاني النحو ٢: ٩٩، والتأويل النحوي في القرآن الكريم ١: ٢٧٤ .
- (٥٤) يُنظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣: ٢٢١، والبحر المحيط ٦: ٥١٠، واللباب في علوم الكتاب ١٢: ٢٠ .

- (٥٥) يُنظر: اللمع في العربية ٨٠ .  
 (٥٦) معاني النحو ٣: ١١٨ .  
 (٥٧) يُنظر: معاني النحو ٣: ١٤٢-١٤٤ .  
 (٥٨) يُنظر: الخصائص ١: ١٩٣ .  
 (٥٩) يُنظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٦٥١، والكشاف ٢: ٧٠٠، وإرشاد العقل السليم ٥: ٢٠٠ .  
 (٦٠) يُنظر: الكشاف ٢: ٣٩٩، ومعاني النحو ٣: ١٤٣ .  
 (٦١) يُنظر: الأصول في النحو ٢: ٢٥٥، ومفاتيح الغيب ١٨: ٤٩٥، وشرح التصريح ١: ٧٢٨ .  
 (٦٢) يُنظر: المفصل ١٣٨، وشرح ابن عقيل ٣: ٧٨، والنحو الوافي ٣: ١٦٥، ومعاني النحو ٣: ١٤٥ .  
 (٦٣) يُنظر: شرح المفصل ٢: ٢٠٠ .  
 (٦٤) يُنظر: مغني اللبيب ٨١٤ .  
 (٦٥) يُنظر: البرهان في علوم القرآن ٣: ١٨٠ .  
 (٦٦) المقتضب ٤: ٢٤٥ .  
 (٦٧) يُنظر: الأصول في النحو ٢: ١٤٢، وشرح المفصل ٣: ١٠٤، ومغني اللبيب ٤١٨ و٨١٤ .  
 (٦٨) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ٢: ١٢١، والجامع لأحكام القرآن ٨: ١٥٧،  
 (٦٩) يُنظر: الباب في علوم الكتاب ١٠: ١٠٩ .  
 (٧٠) يُنظر: الكشاف ٢: ٢٧٧ .  
 (٧١) الأصول في النحو ٢: ١٤٢ .  
 (٧٢) اللمع في العربية ٦٢ .  
 (٧٣) يُنظر: شرح قطر الندى ٢٣٤ .  
 (٧٤) الخصائص ٢: ٣٨٠ .  
 (٧٥) يُنظر: إعراب القرآن للباقولي ٣: ٧٨٣، ومغني اللبيب ٨٣٠، وحاشية الصبان ٢: ٢٨٦، والنحو الوافي ٢: ٤٠٨ .  
 (٧٦) يُنظر: همع الهوامع ٢: ٣٣٤ .  
 (٧٧) يُنظر: معاني القرآن للزجاج ٣: ٢٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢: ١٤٩، والكشاف ٢: ٣٤٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢: ٦٧٦ .  
 (٧٨) يُنظر: المحرر الوجيز ٣: ١٢٣، والدر المصون ٦: ٢١١ .  
 (٧٩) يُنظر: الامثل في كتاب الله المنزل ٧: ٤٠٨ .  
 (٨٠) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن ٢: ٨٣٢ .  
 (٨١) يُنظر: إرشاد العقل السليم ٥: ١٩٥ .  
 (٨٢) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢: ٩٠٨، ومغني اللبيب ٨٣١، وشرح ابن عقيل ٢: ٢٨٦، وهمع الهوامع ٢: ٣٤٥، والنحو الوافي ٤: ٥٣٤ .  
 (٨٣) يُنظر: الخصائص ٢: ٣٨٠ .  
 (٨٤) يُنظر: البحر المحيط ٦: ٢٨٥، وإرشاد العقل السليم ٤: ٢٨٣، وروح المعاني ٦: ٤٤٥، والتحرير والتنوير ٢: ٢٨٧ .  
 (٨٥) يُنظر: البحر المحيط ٧: ١٥٥، والدر المصون ٧: ٤٦٢، وروح المعاني ٨: ٢١٨، وإعراب القرآن وبيانه ٥: ٥٥٦ .

### المصادر والمرجع

- القرآن الكريم .
- أحكام القرآن، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي الاشيلي المالكي (ت٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٣م .
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، محمد بن محمد بن مصطفى أبو السعود (ت٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ط)، (د. ت) .
- الأصول في النحو، محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تح: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م .
- إعراب القرآن
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس المرادي النحوي (ت٣٣٨هـ)، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ .

- إعراب القرآن، علي بن الحسين الأصفهاني الباقولي (ت٥٤٣هـ)، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط٤، ١٤٢٠هـ .
- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، ط٤، ١٤١٥هـ .
- الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، مدرسة الإمام علي (عليه السلام)، قم المقدسة، ط١، ١٤٢٦هـ .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، تح: محمد عبدالرحمن المرعشي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ .
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ، (د. ط) .
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٩٥٧م .
- بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (د. ط)، ٢٠٠٣م .
- البيان في روائع القرآن، د. تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م .
- التأويل النحوي في القرآن، د. عبدالفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، (د. ط)، ١٩٨٤م .
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (د. ط)، ١٩٧٦م .
- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، (د. ط)، ١٩٨٤م .
- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس (ت٦٨٨هـ)، جمعه: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م .
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي (ت٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م .
- جامع البيان في تأويل القرآن، (تفسير الطبري)، محمد بن جرير أبو جعفر الطبري (ت٣١٠هـ)، تح: أحمد محمد شاکر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م .
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي (ت٦٧١هـ)، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م .
- الجملة الاسمية، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م .
- الجملة العربية-تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي، دار الفكر، الأردن، ط٢، ٢٠٠٧م .
- الجملة الفعلية، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م .
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، (د. ط).

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د. ط)، (د. ت) .
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، تح: د. عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي (١٢٧٠هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي (٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م .
- شرح التسهيل لابن مالك، تح: د. عبدالرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهرى (٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م .
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، رضي الدين الإسترابادي (٦٨٦هـ)، تح: د. يحيى بشير مصري، منشورات جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٩٩٦م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجوّري القاهري الشافعي (٨٨٩هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٤م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ .
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي (٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى وإحياء التراث، مكة المكرمة، ط١، (د. ت) .
- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش (٦٤٣هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م .
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي الطالبلي (٧٤٥هـ)، المكتبة العنصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ .
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، (د. ط)، ١٩٩٨م .
- غريب القرآن لابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، تح: سعيد اللحام، (د. ط)، (د. ت) .
- في البلاغة العربية - علم المعاني، د. عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م .
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م .
- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ .
- اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ)، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م .

- اللباب اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، (ت٦١٦هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥ م .
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت٧٧٥هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨ م .
- لسان العرب، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ .
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ط)، (د.ت) .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، نصر الله بن محمد الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (ت٦٣٧هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، ١٤٢٠هـ .
- مجمع البيان في تفسير القرآن، أمين الإسلام الفضل بن حسن الطبرسي، (ت٧٧٨هـ)، دار المرتضى، بيروت، ط١، ٢٠٠٦ م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٢هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ .
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، (د.ت) .
- معاني القرآن وإعراجه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨ م .
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الأردن، ط١، ٢٠٠٠ م .
- معني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥ م .
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي، الملقب بفخر الدين الرازي، (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ .
- المفصل في صناعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣ م .
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، المعروف ب(أبو العباس المبرد) (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت) .
- الناسخ والمنسوخ، أبو جعفر النَّحَّاس المرادي النحوي (ت٣٣٨هـ)، د. محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٤٠٨هـ .
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، (د.ت) .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت) .
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي (ت٤٦٨هـ)، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ .